# الثابت والمتحوّل
# في علاقة المثقف العربي بمسألة الوحدة

د. محمد شيّا*

هل ثمة مكان بعد لقول آخر في الوحدة؟ بل هل ثمة مكان للوحدة في ما هو قائم وراهن؟ وبداءة وقبل ذلك وبعده، هل ثمة مكان لقول بعد؟ القول الحقيقي الذي يتماهى مع الفعل؟

والإجابة الأولى والمباشرة على ذلك كله لا تكون إلّا بالإيجاب. فالوحدة باقية، والقول في الوحدة باقٍ بل وضروري. والقول في الأساس هو الكلمة التي بها كانت الأشياء والكائنات، وبها تقوم، ومن خلالها تستمر أو تزول.

الثقافة، إذاً، شرط للوحدة، بكل المعاني وحسب كلّ المعايير. هوذا ما نهدف إلى بيانه في هذه الورقة. هي شرط تاريخي، وهي شرط منطقي، وهي شرط موضوعي، وبمقدار ما تتوفّر هذه الشروط أو تغيب تقصر المسافة أو تزيد بيننا وبين الوحدة.

الثقافي والثقافة والفكر والنظر والنظرية، ورغم جملة فروقات ووظيفية، هي في النهاية في الجانب نفسه ولها الدلالات العامة عينها. والمثقف بالتالي، ورغم ما يضيفه التحوّل من مستوى المنطق إلى مستوى الطبيعة والأخلاق، هو بعامة رمز هذه الأقانيم المتداخلة المترابطة والمتجانسة، ولو في الظاهر على الأقل. المثقف، إذاً، هو انعكاس التاريخ في الثقافة، وهو لعبة الفكر الأبدية بين ديمومة النظر وتقطّع النظرية، أي هو السعي الدائم بين ظاهرات هذا الكون وروابطه وعلاقاته فيبلغ النظرية حيناً ويكتفي أو يقصر دونها في الغالب.

أما الوحدة فهي، في زعمنا ودعوانا، الغائب الحاضر في جملة الوقائع العربية الحديثة والمعاصرة وفي الراهن منها على نحو خاص. هي العصب الذي يقوم به ذلك الجسد المترامي بين أواسط الشمال وأواسط الجنوب، بين مشارق آسيا ومغارب افريقيا. هي ذلك السر الذي استعصى على كل حملات التغريب والتذويب والالغاء. الوحدة هي الحد الجامع والسقف المانع الذي ربط فأحكم، وشد فأوثق، فدفع عن الأمة ما ابتليت به غير أمة في غير قارة وفي غير زمان ومكان.

في هذه الأمة وبين مجتمعاتها تقوم مجموعة ثوابت، أو نظم مزعومة من الثوابت، تندرج في سياقات سياسية أو ثقافية أو دينية أو مادية. ومع أن لكل من هذه الثوابت المزعومة دولته أو سلطته وجهازه وجيشه واغراءاته ومصالحه، فإنها مع ذلك ثوابت بالقوة ولم تصر ثوابت بالفعل. هي مثلومة من هذا الجانب أو ذاك ملتبسة بهذا المعنى أو ذاك. تشكو على الدوام شرعية لا تجدها، وتبريراً لا تعثر عليه إلّا في أواليات سلطتها وأدواتها التي تبدأ باغراءات المنفعة أو السلامة وتنتهي بالعسف والقمع ومصادرة الأرزاق والأعناق. هذه الثوابت المزعومة لم تثبت في التحليل ولا في النقد ولا في النتيجة - وهي المحك الحقيقي لمعدن الأفكار والأشياء - بل هي نسخت أو صادرت بعضها بعضاً، فغلبت في لحظة وانهزمت في غيرها، صعدت هنا وتقهقرت هناك، توهّجت برهة ثم تهافتت بعد ذلك، تدريجاً وبدون استثناء.

وبخلاف تلك الثوابت المزعومة، كان **مطلب الوحدة**[1] الثابت الوحيد قولاً وفعلاً، شكلاً ومضموناً، من الخليج إلى المحيط ومن الاسكندرون إلى الخرطوم. لم يجتمع العرب على مطلب أو غاية مثلما اجتمعوا على الوحدة. كان الناس معها بينما أعلامها ترتفع، وكان الناس معها وهي تهزم. كانت الملايين تهدر في الشوارع يأخذهم الحلم بها أو يرونها تتحقّق في لحظة نادرة، وكانت الملايين معها حين انفكّ وصال إقليميها، حتى أولئك الأربعمائة الذين تصدّروا الانفصال لم يجرؤوا على تسميته انفصالاً بل اعتبروه تصحيحاً لخلل، وإعادة لأمور الوحدة إلى نصابها وصولاً إلى وحدة أفضل. ليس في علمي، ولعلّي مخطىء، أن عربياً واحداً، أياً يكن موقعه أو موقفه أو مصلحته، شهر أو أعلن صراحة العداء للوحدة، وبخاصة في حقبة ما بعد الحرب الكونية الثانية ونكبة ١٩٤٨.

ليست الوحدة واحدة في تصوّر هؤلاء أو أولئك، ولا هي عينها عند هذا النظام أو ذاك، أو لهذه المجموعة أو تلك. لكل واحد أو نظام أو جهة رأي خاص في الوحدة ومفهوم متميِّز لها ومضمون يتفق أو يختلف مع مضامين أخرى مقترحة. لكن اللافت، بل الغريب، أن كل تلك التصورات أو المضامين المتفقة أو المختلفة تتلبَّس لبوس الوحدة واسمها وشكلها. بل هي لا تستطيع أن تكون إلا كذلك، أما من دون ذلك أو بخلافه فخطابها مرفوض شكلاً، وقبل الدخول في المضمون، وقولها مردود في المبدأ وقبل أن يدخل في الوقائع والتفاصيل. فالشرعية الوحيدة الممكنة تقوم في الوحدة، ولها تنتسب السياسات والمواقف رغم تعارضها وتناقضها، تماماً كتناقض الفصائل في النوع أو الأنواع في الجنس، والذي هو أقرب إلى التنوّع منه إلى التناقض. ولعل «حادثة» الكويت الأخيرة، على ما فيها من تباين ومأساة، هي آخر الأدلّة معاصرة على ما نقول. فضمّ الكويت لم يجرِ تحت أي شعار آخر سوى شعار الوحدة ـ مع أن غيره قائم بالتأكيد ـ ودفع هذا الضمّ أو التصدّي له من الطرف الآخر لم يجر علناً على الأقل تحت شعارات معادية للوحدة ـ إلّا في النادر ـ إنما في تنويعات مختلفة للوحدة كما ذكرنا، ما هكذا تكون الوحدة! وما شابه من استدراكات وتدقيقات. لم يقل واحد إنه كفر بالوحدة، بل قال هذا، هي الوحدة، وردّ ذاك بل إساءة للوحدة، ولسنا نبحث في إطار هذه الورقة عن السياسي في المسألة. وإنما يعنينا بل يدهشنا ثبات مطلب الوحدة في أكثر لحظات الأمة قسوة وحزناً ومأساوية وحسماً.

الوحدة باختصار ليست الماضي فحسب، وإنما هي المستقبل كذلك، بل هي المستقبل أولاً وأخيراً، وكما تثبت مئات القراءات في الوقائع والظاهرات، في الوجدان والمشاعر، وفي التوقعات العلمية المستقبلية. لهذه الأسباب مجتمعة يدرك العرب تماماً، وعلى اختلاف مشاربهم ومصالحهم ومدركاتهم، أن الوحدة هي الماضي وهي المستقبل، فيها قوتهم وفيها ضعفهم في آن، وهي لذلك ثابت مطلق، من حيث الشكل على الأقل، مع مضامين أو محمولات تتبدَّل أو تتحوَّل بتبدّل شروط الناس والمصالح والثقافات، وهو طبع الأشياء والكائنات، تماماً كما القضايا والمفاهيم.

أما لأولئك الذين ما زالوا مشكِّكين بثبات مطلب الوحدة وبأولويته المطلقة، أو للراغب في مزيد من الأدلّة والبراهين، فإننا نحيله إلى نقيض مطلب الوحدة ودولتها فهو الدليل الكافي شرحاً وتبياناً. نقيض الوحدة هو التفتّت والتجزئة والقطرية والكيانية والاقليمية وما شاكل، وهو واقع العرب الراهن، أو الغائب من هذا الواقع على الأقل. الواقع الراهن اليوم، ومذ هزمت أحلام الوحدة ومشاريعها ودولتها في حزيران ٦٧، يبدو في حال لا تبهج ولا تسرّ إلّا عدواً أو حاقداً. صورة الواقع العربي اليوم، وبعد عقدين من تراجع المشروع القومي وصعود الانفتاح والمراجعة، تبدو قاتمة تماماً كما كانت في عهد ملوك الطوائف المتناحرة المتنازعة. وفي شروط أو ظروف أكثر سوءاً بكثير. وكيفما قلبت تلك الصورة اقتصادياً أو اجتماعياً، سياسياً أو ثقافياً، فستجدها مأزومة إلى درجة المأزق، وأقرب إلى الهاوية منها إلى الخلاص، ولا يغرنك طفرة مال هنا أو هنالك فجلّه لم يكن في لحظة لنا وقريباً كله ليس لنا، بل لن يبقى شيء منه لنا، كما ترون بأم العين في ما يجري حولنا.

في لغة الأرقام نبدو اقتصادياً في القاع، فمعدلات النمو السنوي التي بلغت أواخر السبعينات ٦ أو ٧٪ غدت في مطلع الثمانينات، وكما تشير جداول «التقرير العربي الاقتصادي المشترك»، حوالي ٣٪ ثم قاربت الصفر في أواسط الثمانينات. أما حجمنا الحقيقي قياساً بالعالم فمعلومات أقرب إلى الفضائح والفظائع، فمجموع الانتاج الصناعي في العالم العربي، ومنذ انهارت مشاريع تصنيع الستينات ومطلع السبعينات، تشكّل من جملة الانتاج الصناعي العالمي ما نسبته ٨٦، ٠٪. إن مجموع انتاج العالم العربي الصناعي يبقى أقل من انتاج بلجيكا وحدها الذي يبلغ ٩٥، ٠٪ من الانتاج العالمي.

في انتاجنا الزراعي نحن أقرب إلى خط الخطر، فأكثر من ٨٣٪ من حاجاتنا الغذائية الزراعية مستوردة بمبالغ تفوق العشرين مليار دولار سنوياً، بينما لم تتجاوز النسبة الـ ٥٠٪ في الستينات، والتصحّر يغزو دون هوادة ما تبقّى من مساحات خضراء، ومشاريع التنمية الكبرى، في السودان وسواه، توقّفت أو كادت.

أما في التجارة فنحن مستوردون بالكامل، إذا استثنينا النفط، وصادراتنا تكاد لا تذكر. نحن سوق استهلاكية كبرى مفتوحة على المركز الأوروبي أو الأمريكي أو الياباني ومقفلة في وجه بعضنا البعض، بحيث لا تتجاوز نسبة التجارة البينية (بين الأقطار العربية) حدود ١٢٪ في آخر احصاء عربي رسمي. وكذا النفط، وهو المفرح المبكي، فأمره ليس في يدنا ومردوده ليس لنا، وهو إن أسهم في شيء ففي زيادة تبعيتنا للسوق الرأسمالي وفي ضربه لسبل التنمية التدريجية ثم في تحوّله سلاحاً استراتيجياً مدمِّراً، في يدنا لمرة واحدة في أوكتوبر ٧٣ وعلينا مرات ومرات وآخرها ما يجري راهناً في الخليج.

أما حال مجتمعاتنا فحدِّث ولا حرج. فالتخلّي عن مشروع الوحدة في عشرين عاماً من المراجعة والانفتاح لم يفقدنا الوحدة فحسب، بل أفقدنا حتى الكيانات التي افترضت بديلاً من الوحدة. فإذا الكيان الواحد ظاهراً كيانات في الحقيقة، وإذا المجتمع الواحد مجتمعات ومجتمعات.

وإذا الجماعة الواحدة مجموعات وعصبيات لا تنتسب إلى القرون الأخيرة للبشرية في شيء وإنما هي تستعيد في أواخر القرن العشرين شجرة أنساب الجاهلية، في بطونها وأفخاذها وفي انشطارها وتشكّلها. وليس من المبالغة في شيء أنه ما من مجتمع عربي واحد يشعر اليوم بالتجانس الفعلي أو بالتماسك والقوة، وإنما هي على العكس تماماً تنشطر حتى العظم، بل تتفتّت، في صراعات داخلية معلنة أو خفيّة تبلغ ضراوتها حدّ الحرب الأهلية المفتوحة. ولن

أدخل نفق الأمثلة لأنها كثيرة من جهة، وحتى لا أنكأ من جهة ثانية جراحات تنزف أمام أعيننا وفي خاصرة كلٍ منا.

أما ثقافتنا الراهنة فحالها حال. فهي أنّى جئتها كمّاً أو كيفاً تبعث على الخوف والقلق. فالعناوين الجديدة في مجموع دور نشرنا هي جزء ضئيل مما تصدّره اليابان أو أوروبا أو افريقيا أو روسيا أو حتى دولة من دول العالم الثالث. هذا في الكمّ ناهيك عن الكيف وفيه العجب العجاب. ففي اثنين فقط من المعارض الكبرى للكتاب، في القاهرة وبيروت، كانت الكتب الأكثر مبيعاً تلك التي تداوي بطب العجائب والغرائب أو التي تكشف البخت أو في الأبراج الصينية أو الترابية وما شابه. إن دور نشر كثيرة كانت رصينة في السابق بدت ملزمة أو لاهثة خلف سيل الدارج والخفيف والمألوف والتافه من مثل ما رأينا.

وبعد، هل هناك ثقافة عربية اليوم وسط كل هذه التحوّلات والمتحوِّلات؟ من يدري؟ ولعل بعض الإجابة تقوم في القول إن الثقافة بالمعنى الأوسع قائمة دائماً بلا ريب، وأن ما يتحوّل ويتبدّل هو جزء من هذه الثقافة. ولكن وبالمعنى الكيفي الأكثر تدقيقاً ومنهجية تبدو الصورة مختلفة قليلاً. فباستثناء بعض الإشارات أو الاسهامات، وبخاصة من المغرب العربي، تبدو ثقافتنا الراهنة بلا هوية، بلا معنى وبلا تعريف. إن أبسط ما يجعل الثقافة ثقافة غنية وفاعلة في محيطها وخارجه هو شرط الأصالة والإبداع. فهل في ما نقرأ أو نشاهد أو نسمع شيء من هذين الشرطين!

الإجابة على هذا التساؤل لا تعنينا مباشرة. وهو ما نتركه للسوسيولوجيين العرب المحدثين، بينما الذي يعنينا وعلى نحو أساسي هو تأثير ذلك في سياق مسألة الوحدة واحتمالاته الحقيقية وإمكانية تفعيله من خلال إطاري الأصالة والإبداع.

حين نعتبر الثقافة شرطاً تاريخياً للوحدة، فنحن نعني ذلك تماماً وبعيداً عن كل ضروب المبالغة والبيان.

يشترك التشكّل العربي القومي مع كثير من التشكيلات القومية الأخرى في عدد من العناصر والمكوّنات والعوامل المحدِّدة. يضمّ هذا التشكّل، وبنسب متفاوتة، عوامل الجنس، التاريخ، الأرض، المصلحة، الادارة وسواها من العوامل المعروفة. إلّا أن شيئاً أساسياً يميِّز التشكّل القومي العربي أو النظرية العربية القومية، وبخاصة بعد الثلاثينات، وهو غلبة العناصر الثقافية الجامعة أو الموحِّدة على ما عداها من عناصر، وتحديداً على عناصر الجنس الواحد (وحدة الدم) أو الأرض (وحدة الجغرافيا) وما شابه. بل إن غلبة الثقافي هذا يبلغ في التحديد القومي الكلاسيكي أواخر الثلاثينات (خذ علي ناصر الدين مثلاً في قضية العرب) درجة اعتبار العربي وفقاً لمعيار ثقافي محض «العربي هو من كانت لغته اللغة العربية» (قضية العرب، ص ٢٨) واللغة العربية هنا هي الثقافة العربية لا تلك التي يمكن تعلّمها لغة ثانية أو ثانوية. اللغة هنا هي التاريخ والتقاليد والاشتراك الوجداني. هي أس الجامع القومي وليست السلالة أو الدم «وليست وحدة السلالة شرطاً في تكوين الأمة الواحدة»( نفسه، ص ٣٣).

لكن غلبة الثقافي لا تقف عند حدود التأسيس التاريخي والموضوعي للرابطة القومية، بل إن هذا الثقافي هو الذي صاغ وعي العرب الواضح بهويتهم القومية الواحدة، وبدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لقد تماهت في تلك اللحظة وكما هو الأمر دائماً، مهمة الدفاع عن اللغة العربية ضد التتريك مع مهمة اكتشاف الذات القومية الواحدة، كان الصعود بالقصيدة أو بالمبحث اللغوي أو شكل من أشكال الخطاب القومي الحديث، وكانت المنتديات الأدبية في بيروت أو دمشق أو حلب أو بغداد أحزاباً قومية كاملة وإن اختلف الشكل أو الاسم. ولم ينطلِ الأمر على العثماني بالتأكيد فتعامل مع تلك المنتديات بمثل ما هي عليه فعلاً وسارع تالياً إلى إغلاقها وملاحقة أعضائها.

واستمرَّت غلبة الثقافي في النظري والسياسي والتاريخي للقومية العربية ولأهدافها الكبرى في الوحدة منذ ستينات أو سبعينات القرن التاسع عشر وإلى نهاية ثلاثينات أو أربعينات هذا القرن حين اكتملت النظرية القومية العربية بالمعنى الكلاسيكي، وتحوَّلت من مجرَّد فكرة أو نظرية إلى أحزاب وحركات ذات برامج سياسية متقدِّمة تناضل لتحقيق الوحدة، من «عصبة العمل القومي» (١٩٣٣) إلى حزب «النداء القومي» إلى «حركة القوميين العرب» (١٩٣٩) و«حزب البعث العربي الاشتراكي» (١٩٤٧) إلى «الناصرية» وسواها من أحزاب وحركات قومية حديثة ومعاصرة.

في هذا السياق الطويل من التبلور العربي القومي كان الثقافي هو الرائد والطليعة فعلاً، وأحياناً كان وحده وحسب،أي من دون أية عناصر أخرى ذات قيمة، ولم يكن في الأمر مصادفة أو سرّ خاص. وعلى العكس من ذلك، كانت غلبة الثقافي هي النتاج الطبيعي للمعادلة التاريخية التي اختزلت كل القوى أو شاركت في عملية النهوض القومي.

فبخلاف القوميات الأوروبية التي صعدت بالترافق أو نتيجة للثورات الانتاجية والاقتصادية والصناعية التي قادتها البرجوازيات الصاعدة والطموحة، كان للقومية العربية سياق آخر ونصاب آخر. فبخلاف التجربة الأوروبية، ونظراً للتخلّف الانتاجي والاقتصادي والصناعي، أي للتخلّف المادي عموماً، ولغياب البرجوازية الموازية، تحمَّلت الأنتلجنسيا العربية الناشئة، ومن أصول طبقية متباينة، مهام بلورة الوعي القومي والصياغة التدريجية للنظرية القومية. لقد أدَّى التخلّف المادي في التجربة العربية القومية إلى أسبقية ثقافية واضحة كتبت لها الغلبة والقيادة منذ البدء واستمرَّت كذلك ردحاً طويلاً من الزمن، بل إنها ما زالت كذلك إلى يومنا هذا.

هذه الغلبة التي كتبت، موضوعياً، للثقافة وللنظرية في المعادلة التي تتألّف منها قوى الوحدة لم تزل هي السائدة. بمفهوم الطبقات،

رغم نشوئها الجزئي، ظلّ برّانياً في مجتمعاتنا العربية، واستمرّ الاستقطاب الجمعي يراوح بين مستويين: المستوى العصبي الموروث بتراتبيّته الصارمة الجامدة غير المنتجة، والمستوى الجماهيري الناشىء الذي هو كتل اجتماعية متحرّكة وصاعدة تضمّ خليطاً غير منسجم من المجموعات والجماعات والطبقات غير الواضحة والأفراد.

هذا التحوّل في الاستقطاب يرتبط مباشرة بالتحوّل نحو التجمّع القومي. فالتحوّل نحو الرابطة القومية ارتبط بالتحوّل من المستوى الأول إلى المستوى الثاني، من المستوى العصبي الموروث إلى المستوى الجماهيري الناشىء، وهو ما سمح بالتلاقح بين النظرية من جهة والشروط الموضوعية الناشئة من جهة ثانية. وعليه فإن «الأفكار القومية» التي تبلورت قبل مائة عام ونيِّف على أيدي النخب المتنوّرة لم يتح لها أن تصبح نظرية وأن تصبح مشروعاً سياسياً جارفاً إلاّ في إطار التحوّل التاريخي الذي نقل العرب، وبخاصة في حواضر المشرق، منذ أواسط العشرينات، من مستوى التجمّع العصبي الستاتيكي إلى مستوى التشكّل الجماهيري المتحرّك. صارت الأفكار نظرية، والنظرية مشروعاً، والمشروع قضية، وصار للقضايا جماهير ملأت شوارع حواضر المشرق، ثم المغرب، وساحاتها وكانت القوة الدافعة أو الرافعة التي قادت قطار التغيير. لقد كان ذلك زواج اللحظة المناسبة بين الخاص والعام، بين المثال والواقع، ولقد كان، من دون لقاء، ناجحاً كتب له أن يرسم خارطة الوطن العربي الحديثة، وأن يخوض معارك استقلاله، حتى ولو كانت استقلالات مغشوشة، وأن يرفع بشعارات الوحدة، ولو بدت رومانسية ومثالية، إلى الواجهة وفي فترة ذهبية ربما امتدّت إلى أواخر الستينات وقبل أن ينتكس المشروع القومي في غالب البقاع العربية، وأن تستمر انتكاسته لعقد أو عقدين، وعلى نحو يكاد يكون كاملاً لولا إشارات مضيئة تلمع أو تتجمّع كالسحب الواعدة في الصحراء، وبين هذه الإشارات التحركات الجماهيرية في أكثر من قطر عربي، والانتفاضة الباسلة في فلسطين والمقاومة الوطنية والإسلامية اللبنانية الباسلة التي تجرّأت فرفعت الجبين عالياً في وجه الآلة العسكرية الاسرائيلية الضخمة.

وبعد فالمثقف العربي اليوم يجد أمامه من التحديات والمهام ما قد يفوق ما كان قائماً في أية لحظة خلت. لكنه يجد أيضاً من الدوافع والحوافز لجبه هذه التحديات ما يجعل المهام ممكنة والغايات أهدافاً منظورة.

إن مهمة المثقف الحقيقية الآن، إذا شاء الخروج على أنانيته وذاتيته ونرجسيته المستغربة، تقوم تحديداً في الربط بين متحوّلات الشروط والظروف الراهنة والثابت القومي الوحدوي المشترك، وهو ربط لن يكون ممكناً إلاّ بوصل ما انقطع من ريادة الثقافة والتزامها وطليعتها وتصدّيها الفعلي لمسؤوليتها، رغم أن هذه المهمة الآن وبفعل تعقيدات المجتمعات العربية الراهنة تبدو أكثر صعوبة بما لا يقاس عن كل المهمات السابقة وفي عزّ الحضور العسكري الغربي والاستعماري.

المثقف العربي اليوم أمامه مهمتان متلازمتان:

الأولى: هي وصل الاستعادة الآلية لصيغ المشاريع السابقة، بل استعادة خطّها العام وتجديد مضمونها في ضوء المستجدات الاجتماعية والثقافية والإنسانية عموماً، وبخاصة تلك المرتبطة باحترام التنوّع واحترام حقوق الانسان وحرّياته الأساسية.

والثانية: الكفاح على مستوى الإبداع والأصالة بما يغني الحالة الثقافية العربية الراهنة على كل الصعد، وبقدر ما تكتنز هذه الحالة الثقافية كمّاً وكيفاً يصبح حضور الثقافة والنظرية في الحركة العربية أكثر وضوحاً وأكثر فاعلية ووزناً.

ويقيني أن الثقافة نفسها تحتاج إلى مثل هذه النقلة وبنفس القدر الذي تحتاجه الحركة العربية. فالثقافة لا تكتسب مشروعيتها في ذاتها وحسب وإنما كذلك في حاجات محيطها وربما في اعترافه بها كذلك.

**بيروت**

## هوامش

(★) الأمين العام السابق لاتحاد الكتّاب اللبنانيين، مدير معهد العلوم الاجتماعية (الجامعة اللبنانية) بيروت.

(١) في استفتاء سعد الدين ابراهيم ما بين ١٩٧٧ - ١٩٧٩ وقد شمل أقطاراً عربية، رأى ٥،٧٨٪ وجود كيان عربي، ورأى ٩،٧٧٪ أن هذا الكيان أمة واحدة ورأوا أن الوحدة هي المستقبل. مع العلم أن الاستفتاء شمل عيّنات واسعة من مصر وفي ذروة هجوم الانفتاح وكامب ديفيد على المشروع الناصري القومي.